السيد رشيد دالي
رئيس مدير عام الشركة التونسية للكهرباء والغاز

هذه تفاصيل الزيادات المرتقبة في فاتورة الاستهلاك

أسئلة عديدة ترافق أي مواطن إلى الستاغ: ماهي حقيقة وضعها المالي في ظل التحديات الكبرى المطروحة ومنها اضطرار تونس إلى استيراد 50 % من حجم استهلاكها للغاز من الجزائر؟ ما حكاية الـ530 مليون دينار التي تمثل مقدار الفاتورات غير المستخلصة.. وما حكاية تخفيض الدعم؟ وكيف هي علاقة الشركة بحرفائها من الخواص والمؤسسات العمومية؟ وهل هناك فعلا زيادة في سعر الفاتورة خلال جويلية المقبل؟

أسئلة عديدة حملناها إلى السيد رشيد دالي الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز، فوافانا مشكورا بالحديث التالي:

■ **سي رشيد لو تقدم لنا الشركة بالأرقام؟**

الشركة التونسية للكهرباء والغاز هي ركيزة من ركائز الاقتصاد الوطني في مجال الطاقة، تشغل الشركة أكثر من 13000 ما بين عمال، مهندسين وإطارات، وهي المرفق العمومي المهتم بإنتاج الكهرباء وتوزيعه إضافة إلى توزيع الغاز.

للشركة حاليا ما يقارب 3 ملايين حريف، وحوالي 160000 حريف فيما يخص الغاز، رقم المعاملات حوالي ثلاثة آلاف مليار في السنة والديون المتخلدة بذمة المشتركين تقارب 530 مليون دينار.

■ **كم كانت قيمة هذه الديون قبل إشرافكم على الشركة؟**

عند قدومي في نوفمبر الفارط إلى الشركة كانت القيمة 538 مليون دينار. ولقد حاولنا أن نقوم بحملة استخلاص في موفى ديسمبر وجندنا لذلك جميع الطاقات من أعوان وسيارات في إقليم تونس وقد تمكنا من خلال هذه الحملة من استرجاع 47 مليون دينار، وبذلك تقلص المبلغ إلى حوالي 493 مليون دينار.

■ **ما هي نسبة المشتركين الخواص في قيمة المتخلدات؟**

حوالي 50 % والـ50 % الأخرى تخص المؤسسات العمومية والجماعات المحلية العمومية والبلديات..

■ **ماهي الإجراءات العملية التي يجب القيام بها لاسترجاع الديون المتخلدة لدى المؤسسات العمومية؟**

في المرحلة المقبلة سنعمل على تعميم الحملة ولا سيما الحلمة التحسيسية للمصالحة بين المواطن والشركة والعمل على بعث الحس الوطني لدى المواطن وتحسيسيه بمدى أهمية هذا المرفق العام الذي لا يتدخل في الترفيع في سعر الكهرباء والغاز بل أن الدولة هي التي تتحكم في سعر البيع سيما وأنها تدعم الطاقة بنسبة كبيرة فسعر الكيلو وات/ساعة تكلفته تساوي 260 مليم وفي المقابل المواطن لا يدفع سوى 133 مليم، والفارق هو من صندوق الدعم وتتكفل به الدولة. فالشركة تقتني الغاز بالأسعار العالمية لتوليد الكهرباء لكن لها دور لتزويد السوق بالغاز على سبيل المثال في 2013 اشترينا الطن مكافئ نفط من الغاز الجزائري أو من الغاز التونسي بأسعار عالمية تقدر بحوالي 830 دينار للطن مكافئ نفط ونبيع للمستهلك الحريف بحوالي 350 دينار. الفارق تأخذه الشركة على عاتقها، ولا تسترد سوى 350 مليم للطن مكافئ نفط، وهذا يعتبر دعما مباشرا، وقد وصل إلى حوالي 800 مليون من المليمات سنة 2013.

هناك أيضا الدعم غير المباشر، فبالنسبة للغاز الجزائري، يتم شراؤه من طرف الشركة بسعر مدعم من الدولة.

■ **هناك من يقول أنكم لا تشترون مباشرة، بل عبر وسطاء؟**

الآلية الموجودة إلى حد الآن هي اشتراء الغاز الطبيعي المنتج محليا عبر عقود بين الستاغ والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية، وبالسعر العالمي المتعاقد به. وعندنا 50 % من الغاز المستهلك في تونس متأتي من الجزائر وهو رقم محير يحيلنا إلى العجز الطاقي.

الغاز الجزائري له مصدران: مصدر الإتاوة لدى مروره من الجزائر إلى ايطاليا، والدولة التونسية تتحصل هنا على 5,25 من كمية الغاز المنقول، ثم تمكن منه الستاغ بسعر تفاضلي قدره 90 دينار للطن مكافئ نفط.

أما الكميات الأخرى فنأخذها عن طريق المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية التي تشتريها بسعر السوق العالمية ثم تبيعها للستاغ بأسعار تفاضلية.

> 530 مليون دينار هو مقدار الفواتير غير المستخلصة

وقد وصلت قيمة الدعم غير المباشر في السنة الفارطة إلى 1900 مليار. ويبلغ المقدار الكلي للدعم (مباشر وغير مباشر) 2700 مليون دينار سنة 2013. هذا يدل على أن الستاغ ليست شركة تجارية بل تعيش على صندوق الدعم من ميزانية الدولة.

■ **ما مدى صحة ما قيل حول نية التفريط في الشركة للخواص؟**

هذا غير وارد، فملكية الستاغ تعود إلى الدولة التونسية والمرفق العام يظل مرفقا أساسيا.

■ **هل من توضيح في هذا الموضوع: هناك شركات خاصة تنتج وتبيع للستاغ؟**

هذا ليس خوصصة بل تحرير قطاع من القطاعات.. فقانون 1996 حرر قطاع الإنتاج في مجال الكهرباء، وأول محطة كانت محطة رادس عن طريق مجموعة شركات مكنتها الستاغ من إنتاج الكهرباء (الستاغ تعطيها الغاز وتأخذ منها الكهرباء).

■ **هل هناك إمكانية للترفيع في فاتورة استهلاك الكهرباء والغاز خلال الأشهر المقبلة؟ وهل أن سياسة الدولة تتجه لتخفيض الدعم؟**

الترفيع من عدمه هو

> ندعو الجميع إلى التعاون مع الشركة للحفاظ على استمرارية المرفق العمومي

من اختصاص وزارة الصناعة التي تنفذ سياسة الدولة.
قانون 2014 اعتمد زيادتين، رفع الدعم على الاسمنت الذي بدأ من أوّل جانفي والحصة الثانية منه ستكون في جوان.
كما اعتمد القانون الترفيع في سعر الكهرباء والغاز من 8 إلى 10 % في أوّل جانفي، وهناك ترفيع ثان في موفى جوان.
هذه الزيادات تندرج في إطار قانون المالية لسنة 2014 وتدخل في موارد الدولة من الجباية.

■ لماذا لم تلجأ الستاغ إلى البطاقة مسبقة الدفع (Carte)، كما اقترح عديد المواطنين والتقنيين، وكذلك شركة «SIAM» التي تصنع العدادات؟

هو تمش وارد وتحت الدراسة.. لكن لا يجب أن ننسى أن الستاغ مرفق عمومي يكرس حق المواطن في الغاز والكهرباء، وأن هذه الآلية يمكن أن تتسبب في انقطاع النفاذ إلى الكهرباء عند انتهاء صولحية البطاقة.
بالمقابل، قمنا بتجربتين، تجربة الاستخلاص المسبق، وتجربة العداد الذكي، وهي مازالت طور الدراسة وتتطلب اعتمادات ضخمة، وتدرجا في التطبيق حتى يستفيد الحريف.
نحن نحاول الآن قد الإمكان مراعاة عمومية الشركة ومصالح الحريف، ونعمد أحيانا إلى تقسيط مبلغ الفاتورة حتى لا تثقل كاهله. يجب أن ندرس عديد الأشياء قبل الإقدام على تجربة جديدة.

■ مراعاة للظروف الصعبة، ماهي سياسة الشركة لتفادي الضغط المتزايد على المقدرة الشرائية للمواطن، وهل ستراجعون نظام الفوترة الحالية (تقديرية- وقتية..) لماذا لا يتم اعتماد نظام الخلاص بالثلاثية؟

هذا صعب، لأن المقدار المالي سيثقل على المواطن، إذا صعبت عليه 100 دينار في الشهر، فكيف إذا كان المبلغ 300 دينار بعد ثلاثة أشهر؟ نحن اعتمدنا آلية التواصل مع المواطن ليفهم دور الستاغ.
الستاغ لا ترفع الأسعار، بل سياسة الدولة تفرض ذلك، إن الستاغ شريكة للمواطن وتتحمل الأعباء المالية الكبرى.. لدينا 530 مليون دينار فواتير غير مستخلصة رغم ما نرصده من إمكانيات لتحديث الشبكة وتركيز محطات توليد الكهرباء كل سنتين، بكلفة تصل إلى حوالي 600 مليار..

■ ألا تلاحظ أن المواطن يدفع دائما كلفة التراخي في استخلاص فواتير المؤسسات العمومية؟

هناك 50 % مؤسسات عمومية و50 % خواص.

■ لماذا يقطع الكهرباء عن الخواص ولا يتم ذلك مع المؤسسات؟

هناك طرق لاسترجاع الديون من البلدية والمؤسسات العمومية ويجب أن يعي الجميع أن الشركة أيضا لديها مديونيتها الخاصة، سنة 2013 بلغ حجم الاستثمار حوالي 800 مليار، وحجم الديون للقطاع المالي وصلى إلى حوالي 4000 مليار.
لو طبقنا حقيقة الأسعار، سيكون هناك مشكل حقيقي، لأن سياسة الدعم هي من ثوابت الدولة، وعليه فان الجميع أشخاص ومؤسسات مدعوون لخلاص فاتورات الاستهلاك، حتى نحقق الحد الأدنى من التوازن.

■ كيف توفقون بين المطالب النقابية للأعوان وبين التوازنات المالية للشركة؟

لو وفرنا عنصر الثقة المتبادلة والمناخ الاجتماعي السليم، نستطيع أن ننجح، فالعامل هو رأس مال الشركة، ونحن في مرفق عمومي ونؤدي رسالة وطنية.
هناك مسائل مطلبية مشروعة وأخرى قابلة للدرس كتلك التي لها مفعول مالي (ترفيع المنح)، وأنا أشكر إطارات وعمال الشركة على رحابة الصدر وروح المسؤولية.
إنّ ديمومة المرفق العمومي هي مكسب، ونحن مقدمون على مصاريف كبيرة، يلزمنا كل سنتين محطة لتوليد الكهرباء في ظل تنامي الاستهلاك بحوالي 6 % في السنة.
ولو وفرنا المناخ الملائم وكسبنا رهان استمرارية توفير الكهرباء والغاز، فذلك سيكون أمرا مهما لان لدينا عجز طاقيا، وقد سبق أن قلت أننا نستورد 50 % من غازنا من الجزائر..
وقعنا سابقا في حالات حرجة وتجاوزناها، ولدينا إستراتيجية واضحة لمزيد توفير الغاز، ومزيد تزويد البلاد بعناصر أخرى هي الطاقات المتجددة.

■ نعود إلى علاقة الشركة بالنقابات؟

هي علاقة جيدة قائمة على الصراحة والوضوح، وعلاقتي بالجامعة النقابية والنقابات الأساسية طيبة، ونتعاون قدر المتاح.
هناك حالات متاحة فيما يخص الإدارة العامة واتفقنا مع النقابة أن تكون المنح مدروسة (على غرار منحة الاستمرارية)، وسنصل تدريجيا إلى تلبية جزء هام من المطالب.
كما سنعتمد أيضا على تمشي الترقية بالخبرة وقد اتفقنا مع النقابة على دراسة هذا الأمر.

■ ختاما، هل لديك كلمة توجهها إلى المواطنين؟

أتوجه عبر مجلتكم إلى الرأي العام التونسي داعيا إلى تفهم خصوصية الستاغ..
الستاغ لم توجد لقطع الكهرباء عن الناس، ولكن حين يحافظ عليها المواطن ويسدد التزاماته، فإنه سيكون المستفيد الأكبر.
نحن نحاول دائما أن نتقبل مطالب المواطنين، وسهلنا على عدد منهم طريقة الخلاص، لذلك أدعو الجميع إلى التفاعل البناء، والحفاظ على استمرارية المرفق العمومي.
يجب أن يقترب المواطن من الستاغ ومثلما توفر له الكهرباء، عليه أن يوفر لها الاستخلاصات اللازمة لتستمر في إسداء خدماتها إليه.

> 50% من الغاز المستهلك في تونس متأتي من الجزائر، وهذا رقم محير يحيلنا إلى العجز الطاقي

> الستاغ لا تقرر الزيادات، باعتبارها اختصاصا يندرج في سياسة الدّولة، وقانون المالية لسنة 2014 هو الذي برمج زيادتين، قسط أول في جانفي، وقسط ثان في موفى جوان..